الخاتمة

تحدثنا في هذا المؤلف عن جريمة غسيل الأموال كإحدى الجرائم المنظمة، وتناولنا التعريف بها وطبيعتها وخصائصها ووسائلها وأسبابها وتكييفها، ثم استعرضنا أركانها من ركن مفترض، وهي الجريمة السابقة عليها، حيث إنها جريمة في طبيعتها لاحقة وإن كانت مجرمة كجريمة أصلية . ثم تناولنا ركنيها المادي وصور السلوك بها والمعنوي بما يحتويه من قصد جنائي وعنصري العم والإرادة.

ثم تناولنا كيفية مكافحة القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تؤثر من وجهة نظرنا وإن تأخرت في سن القواعد القانونية للمكافحة إلا أنها لم تدخر جهداً، بل لقد أبلت بلاء حسناً في سن القواعد القانونية التي تتصدى لتلك الجريمة في مهدها وتلاحق مرتكبيها عند ارتكابها.

واستعرضنا حكم الشريعة الإسلامية منها ورأينا كيف أنها لم تترك سلوك مخالف للقواعد الشرعية إلا وأشارت إليه أو أحالت إليه في الاستنباط.

وأخيراً استعرضنا أثر تلك الجريمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ورأينا النتائج السليمة والتي تؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر على المجتمع ومصلحته في شتى جوانب حياته الاجتماعية والاقتصادية.

وبذلك استعرضنا تلك الجريمة في هذا المؤلف لكثرة المهتمين بها، وكان اختيارنا لها نظراً لتغلغلها المستمر داخل الدول بأساليب شتى وخطورة الآثار المترتبة عليها تجعلها من أشد الجرائم الماسة بالاقتصاد القومي والأمن الاجتماعي.

وإن كانت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية قد سنت القواعد القانونية لمكافحتها إلا أن حجر الزاوية يكمن في تطبيق تلك القواعد والإشراف على صحة ذلك التطبيق وسد

الثغرات بتعديل القوانين التي تتصدى لها درءاً لوقوع آثارها الجسيمة على الدولة والمواطن وأخيرا العمل على إيجاد أفضل سبل التعاون الدولي لمكافحة تلك الجريمة .

لذلك فإن توصياتنا لا تتعدى حدود التوصية بأعمال القواعد القانونية للاتفاقيات الدولية وتوصيات الفاتف خاصة وتطبيق القوانين الوطنية بآلية صحيحة تضمن مكافحة تلك الجريمة المنظمة قبل علاج آثارها إن وجد العلاج حيث نرى فيها حد الكفاية إذا ما صح تطبيقها .

والله ولي التوفيق،،،

obeikandl.com